

مزورين على رسول الله ، هل كان الله يزكيهم هذه التزكية ، ويثنى عليهم هذا الثناء ؟ .

إن تحريف الألفاظ كتحرريف المعاني ، وهما منافيان للأمانة والعدالة والصدق . فكيف ساغ لهؤلاء المرجفين أن يصموا الصحابة والتابعين بالتزوير على الله ورسوله ؟ إنهم رجال القرون الأولى ، وهى خير القرون ، لقرب أصحابها من عصر الوحي الأمين ، ومشاهدة الرواة لرسول الله ، وشرف الصحبة ، الذى لا يعادله بعد الإيمان شرف مهما كان .

ثانيا : إن الرواية بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة ، وهى استثناء أو رخصة نادرة الوقوع فقد كان الصحابة يروون السنة مع الحرص الشديد على ألفاظها ومعانيها ، وكانوا إذا اضطروا أحدهم إلي رواية بالمعنى فى لفظ من عنده . نَبَّه على هذا حتى لا يظن ظان أن ذلك اللفظ من كلام النبي ﷺ ، على أن وقوع الرواية بالمعنى – مع ندرتها لم يجزها العلماء إلا فى الرواية الشفهية عند الضرورة القاهرة ، أما فى تدوين الحديث فى كتب ، فلم يجز علماء الحديث إبدال اللفظ النبوى ، وإذا شك الراوى فإن عليه أن ينبه على ذلك بأن يقول : أو قال . وكذلك فإن مخرجى الأحاديث يحرصون على ذلك كأن يقولوا « شك من الراوى » .

وأحيانا يضيف الراوى عبارة أو جملة توضيحية ، بين أجزاء الحديث النبوى . وهذا قد وضع له رجال الحديث ضابطا أسموه « الإدراج » أو « المدرج » ليميزوا بينه وبين متن الحديث النبوى .

وأيا كان فإن الرواية بالمعنى جائزة فى أضيق الحدود إذا دعت إليها ضرورة . قال الماوردى : « إذا نسى اللفظ جاز – يعنى الرواية بالمعنى – لاسيما أن تركه قد يكون كتماناً للأحكام فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره ؛ لأن فى كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس فى غيره .

وقال الجلال السيوطى عن الصحابة إذا رووا بالمعنى : « وكان أصحاب